

العقوبة البديلة الغير سالبة للحرية في النظام السعودي والتشريعات المقارنة (دراسة مقارنة))

إسم المؤلف/ فهد بن يحيى سلمان الفيحي

قسم القانون / كلية حقوق الإنسان جامعة ميدأوشن/ الإمارات العربية المتحدة

ملخص

في هذا البحث سأتناول مفهوم العقوبات البديلة في نظام المملكة العربية السعودية والتشريعات المقارنة في الدول الأخرى. كما هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ماهية العقوبات البديلة وتعريفها وتوضيح بعض من شروطها ومقارنتها بدول أخرى وإقتباس تجاربها من خلال بعض الدول المشرعة لها وتوضيح بعض أنواعها والفئة المستهدفة منها، وإعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن في النظام السعودي والنظام الفرنسي والنظام الإماراتي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حيال تطبيق الدول لهذا التشريع والنتائج المرجوة منها بإستيضاح نوعية الجنايات الغير ممكن إدراجها فيها وخلصت الدراسة إلى مفهوم ماهية العقوبات البديلة الغير سالبة للحرية للجنايات المحددة ومقارنتها في بعض الدول وأهداف سن العقوبات نظير الجرائم الجنائية أو الجزائية أسلوب من أساليب الردع من الوقوع فيها وإيقاع الجزاء على مرتكبها وقد يصبح إيقاع الجزاء البديل من الأفكار الحديثة التي تهدف إلى تحقيق الردع العام و الخاص ومدى إمكانية إيقاعها أو تطبيقها ضد الجرائم في القضايا التي لا ترقى إلى لأن تكون جرائم كبيرة سواء على المستوى الداخلي في أنظمة الدولة أو النظام الدولي وفي هذا البحث المصغر نتطرق لبعض الأنظمة لمجموعة من الدول لإيضاح آثار سنها أو تطبيقها وفعاليتها ومدى إنعكاس وفعالية هذا الجانب في المجتمع لقاء تحقيق مستوى العدالة للجانبين العام والخاص لتقليل حالات العودة للجريمة وإيضاح مجالات تطبيقها.

المقدمة

العقوبات البديلة هي من الأفكار التطويرية الحديثة التي تواكب تطوير التشريعات حيال تحديث وتغيير السياسات الجنائية الحالية لإيجاد طرق بديلة تسهم في الردع على حقوق العامة سواء أشخاص أو ممتلكات وأيضاً الحقوق الخاصة للشخص يُهدف منها إيقاع جزاء وأيضاً إصلاح للجاني وذلك فيما يخص القضايا الغير متسمة بطابع العنف ومالم تكن ضمن الحدود الشرعية في دين الإسلام، كون العقوبات الغير السالبة للحرية في الغالب لم تتصل للهدف المرجو منها وهو تحقيق الردع ويظهر بأن المملكة العربية السعودية بدأت بدراسة ذلك المفهوم

وذلك بمراجعة الأنظمة الجزائية الصادرة بها.

مشكلة الدراسة:

تضمنت مشكلة الدراسة حول العقوبات الجزائية وآثارها المجتمعية وإيجاد بدائل تهدف إلى تقليص الجناة من العودة إليها.

أسئلة الدراسة:

- ١ - السؤال الأول: ما هو مفهوم العقوبات البديلة؟
- ٢ - السؤال الثاني: ماهي أهداف العقوبة البديلة؟
- ٣ - السؤال الثالث: الأساس الشرعي والقانوني للعقوبات البديلة؟
- ٤ - السؤال الرابع: ماهي تطبيقات العقوبات البديلة في النظام السعودي والتشريعات المقارنة؟

٥ - السؤال الخامس: التحديات والمعوقات التي قد تواجه تطبيق العقوبة البديلة؟ أهداف الدراسة:

يهدف البحث لخدمة مصلحة جانبين أساسيين (الدولة والمواطن) وذلك للخروج بتصور واضح يكفل بالحد من إرتفاع الجرائم والجنايات والإسهام في رفع الوعي المجتمعي للحد من الوقوع فيها وخلق بيئة مجتمعية آمنة وملائمة ورفع مستوى الأمان وتقليل الأعباء والتكاليف من عاتق الدولة للجاني في حال تم سجنه.

منهجية الدراسة: دراسة مقارنة بين النظام السعودي وعدد من التشريعات المقارنة مثل النظام الفرنسي والنظام المصري والنظام الإنجليزي.

الخطة البحثية:

المبحث الأول: ما هو تعريف العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية.

المطلب الأول: تعريف العقوبات البديلة وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف العقوبات البديلة.

العقوبات البديلة هي تدابير قانونية تُتخذ بدلاً من العقوبات السالبة للحرية مثل السجن. (١)

الفرع الثاني: أهداف العقوبات البديلة.

يهدف إيجاد عقوبة بديلة كما ذكر آنفاً بأن الهدف من إيجاد عقوبات بديلة إلى عدة أهداف

وبالإمكان تقسيمها إلى مصلحتين كالتالي:

١ - فيما يخص الدولة:

أولاً: تخفيف الأعباء والتكاليف على الدولة من إقامة مسؤوليتها أثناء تواجده في السجن توفير بعض أساسيات الحياة التي تمنح له وفق نطاق معين من حيث التغذية والصحة والزيارة والاتصال وغيرها من الحقوق الممنوحة لهم.

ثانياً: الحد من إكتظاظ السجون.

(١) تم إقتباس هذا التعريف من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الإحترازية (قواعد طوكيو ١٩٩٠)

١- الجاني:

أولاً: قد يكون تشريع العقوبة البديلة الغير سالبة للحرية للجاني منحه محاولة لتأهيله وإصلاحه وعدم، حيث أن النظام السعودي لم يدون كلمة عقوبات بديلة صريحة ولكن قد طرأ مؤخراً بعض التعديلات حيال إستبدال عقوبة السجن بمراكز إصلاح وتأهيل لقضايا معينة، وإيقاع غرامة مالية لخزينة الدولة، وإمكانية وقف تنفيذ الحبس، وأخذ تعهد على المتهم، كما صدر الأمر الملكي القاضي بعدم سجن المتهم أو المطلوب في قضايا مالية (٢).

: الأساس القانوني للعقوبات البديلة.

الفرع الأول: الأساس القانوني في النظام السعودي.

لا يوجد لدى النظام السعودي حتى الآن قانون مستقل للعقوبات البديلة وكما ذكرنا سابقاً أن النظام السعودي بصدد دراسة تشريع نظام للعقوبات البديلة، ولكن توجد بعض الأسس والمراجع والمبادرات الحديثة لوزارة العدل ضمن رؤيتها ٢٠٣٠م التي تسمح للقاضي أو للدولة بإنزال عقوبة بديلة غير سالبة للحرية في بعض الحالات والفئات. (٣)

الفرع الثاني: الأساس القانوني في التشريعات المقارنة.

حيث لا يوجد في النظام المصري والسعودي قانون مستقل للعقوبات البديلة ولكن أتاحت في بعض المواد إتاحة وقف التنفيذ المشروط، بعكس النظام الإماراتي الذي شرع قانون للعقوبات البديلة.

(٢) الأمر الملكي رقم م/٣٤ بتاريخ ١٤٤١/٥/٢٤هـ.

(٣) تم أخذ هذه المعلومة من نظام الأحداث السعودي ونظام مكافحة المخدرات ونظام الإجراءات الجزائية

المبحث الثاني: تطبيقات العقوبات البديلة في النظام السعودي والتشريعات المقارنة.

: تطبيق العقوبات البديلة في النظام السعودي.

الفرع الأول: أنواع وصور العقوبات البديلة في النظام السعودي.

ظهرت بوادر إعتداد العقوبات البديلة في بعض الأنظمة الجنائية مثل نظام الأحداث ونظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية حيث تم تطبيق عقوبة بديلة تمثلت بإخضاع المتهم في قضايا مخدرات أو مؤثرات عقلية إلى برامج علاجية وفي بعض الحالات في القضايا الغير كبيرة التي تمثل في قضايا حقوقية والتجارية أنشأت مراكز مثل مركز الصلح لمحاولة التوافق والوصول لتسويات ودية لإنهاء النزاع قبل الوصول إلى القاضي، وكما أن للقاضي صلاحية إيقاع عقوبة مع وقف التنفيذ (أي تعليق تنفيذ عقوبة الحبس فقط) لإعطائه فرصة لعدم الوقوع في قضايا جنائية أخرى ويتمثل هذا في الحق العام للدولة.

الفرع الثاني: شروط تطبيقات البديلة في النظام السعودي.

رغم عدم وجود نظام إلا أن هناك بعض الآخذ حيال إنزال العقوبة وهي ألا تكون من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف وهي من الجرائم التي تتسم بطابع العنف في الغالب، وألا يكون الجاني ذو سوابق جنائية متكررة أو معتادة، إقرار الجاني على تنفيذ العقوبة البديلة، مع عدم تعارض العقوبة البديلة مع الحقوق الخاصة أو التأثير على الأمن العام، حيث أن تقدير ذلك خاضعاً لتقدير النيابة العامة والقضاء.

: تطبيق العقوبات البديلة في التشريعات المقارنة.

الفرع الأول: تطبيق العقوبات البديلة في الدول العربية.

أستخدم القضاة في النظام المصري في قانون الإجراءات الجنائية أنواع من العقوبات البديلة مثل الغرامة والإلزام بخدمة مجتمعية، وقف التنفيذ المشروط، تدابير إصلاحية في قضايا الأحداث (٤).

ونظم أيضاً قانون الإمارات عقوبات بديلة غير سالبة للحرية تمثلت في الخدمة المجتمعية، كالتعهد بعدم العودة للجريمة، والمراقبة الإلكترونية، والإبعاد للأجانب، الإقامة الجبرية، العلاج من الإدمان. (٥)

الفرع الثاني: تطبيق العقوبات البديلة في الدول الغربية.

أشنت بريطانيا قانون باسم العدالة الجنائية في عام ٢٠٠٣م ومن صور تطبيقها كالخدمة المجتمعية والعلاج من الإدمان والصحة النفسية والمراقبة وحظر السفر أو التواصل والإصلاح السلوكي.

نظم القانون الفرنسي في العقوبات البديلة تحت إسم العقوبات التبعية أو التكميلية.

أنشئ قانون العدالة الإنجليزي في عام ٢٠٠٣م أيضاً نظام عقوبات بديلة.

(٤) تم إقتباس هذه المعلومة من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧م.

(٥) تم أخذ هذه المعلومة من قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٨ للعقوبات البديلة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الخاتمة

من خلال المقارنة بين العقوبات البديلة آنفة الذكر في كل من المملكة العربية السعودية ودولة مصر ودولة الإمارات والمملكة المتحدة أن التوجه العالمي في الآونة الأخيرة على وتيرة متزايدة نحو إستبدال عقوبات غير سائلة للحرية وتقنين وحوكمة واضحة لتصبح أكثر فاعلية من ناحية وإنسانية أو مجتمعية من ناحية أخرى في القضايا ذات الطابع البسيط كون الهدف الأسمى هي دمج الجاني بين بيئته المجتمعية وإعطائه فرصة أخرى للإصلاح وأيضاً لمنع إكتظاظ السجون وإنتشار الأمراض أو الأوبئة وتبعاتها من جانب آخر، في حين أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة يتمتعان بأطر قانونية تنظيمية لهذه العقوبات والنظام المصري والنظام السعودي مازالوا في مرحلة اعتماد تقديرية من خلال أنظمة أو إجتهادات قضائية في ظل عدم وجود تشريع منظم لها.

النتائج:

- ١ - تمتلك الإمارات والمملكة المتحدة أنظمة للعقوبات البديلة الغير سائلة للحرية ولديها شروطها وإجرائاتها.
- ٢ - دولة مصر تطبق العقوبات البديلة بشكل جزئي وأيضاً المملكة العربية السعودية كذلك.
- ٣ - تباين في تطبيق العقوبات البديلة وأنواعها وصورها.
- ٤ - فشلت العقوبات السالبة للحرية في ردع بعض الجناة من ارتكاب جرائم أخرى بمقابل نجاح العقوبات البديلة.

التوصيات:

- ١ - إصدار نظام للعقوبات البديلة في النظام السعودي والنظام المصري مع وضع أطر قانونية تنظم عملية تشريعها ولائحة تنفيذية لتطبيقها مع توضيح الشروط والأنواع وآلية تنفيذها.
- ٢ - النظر في نوعية العقوبات وتحديث وتنظيم ومواكبة التطورات والجرائم الجنائية الحديثة.
- ٣ - الاستفادة من تجارب الدول الشرعة لهذه العقوبات البديلة ومدى إمكانية تطبيقها والاستفادة منها للصالح العام والخاص.

قائمة المراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

- ١ - نظام الأحداث السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١١٣ بتاريخ ١١/٢/١٤٣٩هـ.
- ٢ - نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٢ بتاريخ ١/٢٢/١٤٣٥هـ.
- ٣ - نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٩ وتاريخ ٨/٧/١٤٢٦هـ.
- ٤ - النيابة العامة السعودي/تصنيف الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف لعام ١٤٤١هـ.
- ٥ - وزارة العدل السعودي، مبادرة التحول الوطني للعقوبات البديلة ٢٠٢٠م.
- ٦ - قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لعام ١٩٣٧م وتعديلاته.
- ٧ - وزارة العدل المصرية، تقارير منظومة العدالة الجنائية القاهرة لعام ٢٠٢٠م.
- ٨ - المرسوم بقانون إتحادي رقم (١٧) لسنة ٢٠١٨م للإمارات العربية المتحدة.
- ٩ - النيابة العامة الإتحادية - الإمارات لتدليل العقوبات البديلة والإجراءات التنفيذية لعام ٢٠١٩م.
- ١٠ - THE CRIMINAL JUSTICE ACT 2003, UNITED KINGDOM PARLIAMENT
- ١١ - UK MINISTRY OF JUSTICE, ALTERNATIVES TO CUSTODY: COMMUNITY SENTENCING